

والبجور ببع الولاد هبته لان الولاد كالنسيب فكما
لا يصح بيع النسيب ولا هبته فكذلك لا يصح بيع
الولاد ولا هبته ولانه صلي الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاد
وهبته منتهى عليه **تتمت** لو نكح عبد معتقته
فانت بولد فولاه لموالي الام لانه الممنع عليه فانه عنف
باعنا فذوق امه فاذا عنف الاب الجرا لولاد من موالي الام
اي موالي الاب لان الولاد فرع النسيب الي الابا دون
الامهات وانما ثبت لموالي الام لانه من جهة الاب
فاذا امكن عار الي موضعهم ومعنى الابكار ان
ينقطع من وقت عنف الاب من موالي الام فان الحز
اي موالي الاب فلم يبق معهم احد لم يرجع الي موالي
الام بل يكن الميراث لبيته المال ولومات الاب رفيق
وعنت الجدا الحز لولاد من موالي الام الي موالي الجدا
لانه كالاب فاذا عنف الجدا والاب رفيق الجدا الولاد
من موالي الام الي موالي الجدا ايضا فاذا عنف الاب
بعد الجدا الحز من موالي الجدا الي موالي الاب لان الاب الجدا
انما جره لكون الاب كان من قبله فاذا عنف كان
او ي بالجر لانه افوك من الجدا في النسيب ولوملك هذا
الولد الذي وراه لموالي اعم اباه جبر ولا اخوته لايه
من موالي امهم اليه ولا يجبر ولا لنفسه لانه لا يمكن ان
يكون له على نفسه ولا لهذا الا شري العبد نفسه
او كانه

وهو

او كانه سيده واخذ النجوم كان الولاد عليه لسيدته كما
مرت الاشارة اليه **فصل** في التدبير ومولفة
المظفر في عواقب الامر ورعا فليعت عنف بالموت الذي
مورد الحياة فهو تعلق عنف بصعفة لا وصية ولهذا
لا يفتقر الي اعتناق بعد الموت ولعظه ما حوز من الدر
لان الموت ربح الحياة وكان مرفا في اكله فافتره
الشرع والاضرفيه قبل الاجماع خبر الصحابي ان
رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي
صلى الله عليه وسلم فتقر به صلى الله عليه وسلم
له وعدم اليك اراه يدل على جوارزه واركانه ثلاثة صحة
ومالك وحلل الرفيق وطريقه كونه رقيقا غير ام ولد
لانها تستحق العتق بحجة افوي من التدبير ويشترط
في الصيغة لفظ يشتر به وفي معناه قاصر في الضمان
ومواها صريح كما يوجد من قوله **من قال لعبد اذامت**
انا فانت حر او اعنتك او حررتك بعد موالي او
دبرتك او انت مدبر واما كتابة وماي ما تحت التدبير
وعنه كليلت سبيلك او حسبتك بعد موالي فاويا
العتق فهو مدبر وحكمه انه يفتق عليه **بعد**
وفاته اي السيد محسوبا من ثلثه بعد الدين وان
وقع التدبير في الصحة فهو المنفرد الدين التركة لهم
يعتق منه سبيلي ونصها وماي مؤلف ببيع نصف